

دور البنوك في تطوير السوق المالية الجزائرية للفترة 2004 - 2013

أ. بوترية وهيبة

جامعة الجزائر 3

الملخص: نتعرض في هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي والتحليلي للإحصاءات المالية للبورصة الجزائرية ونتناول أهم الأفكار المتمثلة في الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات البنكية، البنوك والعملة، البنوك الإلكترونية، المعاملات البنكية وكذلك دور البنوك الجزائرية في البورصة الجزائرية والمتمثلة في الوساطة المالية، وفي الأخير نتوصل إلى أن البنوك المتدخلة في البورصة معظمها بنوك عامة، كما أننا لا نجد وكالات التنقيط لكل من البنك والبورصة.

الكلمات المفتاحية: السوق المالية، البنوك الإلكترونية، المعاملات البنكية، الوسطاء في البورصة، البورصة الجزائرية.

Résumé :

Dans cette étude intitulé « rôle de la banque pour le développement du marché financier » nous allons traiter la méthode descriptive et analytique des statistiques financière de la bourse Algérienne, nous avons abordée les idées essentielles concernant les orientations récentes dans le domaine des prestations bancaires, les banques et la mondialisation, banques électroniques, les opérations bancaires ainsi que le rôle des banques Algérienne dans le développement de la bourse Algérienne qui représenté les intermédiaires financiers et en fin nous aboutissons que la bourse Algérienne et les interventions de banques dans cette dernière sont des banques de l'état, ainsi que ne trouvera pas les agences d'évaluation que ce soit pour les banques ou bourse.

Les Mots clés : le marché financier, les banques électroniques, les opérations bancaires, l'intermédiaires de la bourse, la bourse Algérienne.

المقدمة

يعتبر النظام المالي أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات أي دولة، فهو يزود المجتمع بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الاقتصاد في الوقت الحاضر أن يعمل ويرقى.

ويؤدي النظام المالي وظيفة اقتصادية هامة تتمثل في تحويل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز.

وينقسم النظام المالي إلى قسمين هما:

- الجهاز البنكي الذي يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية

• أسواق رؤوس الأموال التي تضم كل من سوق رؤوس الأموال طويلة الأجل (السوق المالية)، وسوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل (السوق النقدية).

يرتكز النظام المالي على أداتين هما: الجهاز البنكي، وسوق رؤوس الأموال؛ وتتمحور هذه الدراسة بالسوق المالية، التي تهتم بعملية الإصدار والتداول والتفاوض حول القيم المنقولة (السندات والأسهم)، حيث نتطرق إلى النظام المالي الجزائري وكيفية إعداده وفق خصائص الاقتصاد الجزائري؛ واستنادا إلى ذلك يتم تحديد المشاكل والعراقيل التي تؤدي إلى ضعف وظيفته؛ وعليه تشترط السوق المالية بنوك ترتبط مباشرة بها، لتأدية الدور اللازم في ظل التحديات الراهنة؛ ومنه نصل إلى السؤال الآتي :

إلى أي مدى يمكن أن تساهم البنوك الجزائرية في تطوير السوق المالية الجزائرية (البورصة)؟
انطلاقا من هذا السؤال الرئيسي سوف نجيب على كل ما يتعلق بالبنوك في الجزائر والسوق المالية والعلاقة التي تربطهما، مع دراسة تحليلية وتقييمية للفترة 2004-2013.

أولا:الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات البنكية:

إن الخدمات البنكية كمنشآت اقتصادية يتسم بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

• تنوع وتعدد مجالات الخدمة البنكية وارتباطها بجميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالدولة⁽¹⁾.

• الخدمات البنكية دالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة.

• الخدمات البنكية هي نشاط إنتاجي في الاقتصاد.

كل هذه الخصائص تجعل ضرورة التطور في جميع أوجه النشاط البنكي، حيث تحول النشاط البنكي من مجرد القيام بعمليات الإيداع داخل حدود الدولة إلى قيامها بالدخول في مجالات الاستثمار وتملكها للكثير من المشروعات الصناعية، الخدمية والتجارية، مما أدى إلى توسع البنوك فأصبحت تصدر خدماتها إلى خارج حدود الدولة وهو السبب الرئيسي في انتشار فروع كثيرة في معظم دول العالم.

1-البنوك والعولمة:

يعمل البنك في وقتنا المعاصر في ظل العولمة، التي لها تأثيرات واضحة على البنوك ومعايير جودة النشاط البنكي، ويشير مصطلح العولمة إلى ظاهرة تداخل العلاقات بين منظمات الأعمال (البنوك في حالتنا) بمختلف دول العالم، حيث أصبحت تعمل وتناسب في سوق عالمي متسع، وتستخدم قوى عاملة متنوعة وغير متجانسة وتتعامل مع ثقافات متباينة⁽²⁾.

1 -Mescon, M. Boree, C, and Thill, business Today, Georgia state university, prentice Hall, Upper Saddle river, New jersey, 1999,p 81.

2- شهر زاد رغب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الواقع والآفاق، مجلة العلوم الإنسانية بكرة، سبتمبر 2005، العدد 8.

امتد نشاط منظمات الأعمال إلى مختلف الأسواق العالمية بفضل التقدم في تكنولوجيا المعلومات، واستدعى ذلك الاستعانة ببعض العمالة المتوافرة في كل سوق محلية⁽¹⁾، وبالتالي أصبحت البنوك العالمية تضم موظفين متعددي الجنسيات⁽²⁾ وتتصف بعدم التجانس سواء في المهارات، الاتجاهات والثقافات، وهو ما يعني أن تلك البنوك باتت تتعامل مع ثقافات متباينة، وأسواق مختلفة وعمالة متنوعة ومن أهم نتائج العولمة في مجال أعمال البنوك نجد:

• السعي لتحقيق المعايير العالمية: إذ أصبحت البنوك في الوقت الحاضر مطالبة بتحقيق المعايير العالمية من حيث الخدمات البنكية وأساليب العمل والجودة وبالتالي زيادة المنافع الاقتصادية للبيئة البنكية والاجتماعية في نفس الوقت.

• التخلي عن مفهوم الأحادية: لقد أجبرت العولمة العديد من البنوك على التخلي عن عدد من المفاهيم والتوجهات الإدارية التقليدية كمفهوم الأحادية، ويشير إلى النظرة الضيقة التي لا تستوعب الاختلافات بين الأفراد⁽³⁾ وبالتالي لا تبدل أي مجهود نحو تبني استراتيجيات لتنويع خدماتها، باعتبار أن الخدمة المقدمة تلبى كافة الاحتياجات.

2- دور البنك في بورصة الأوراق المالية:

كان التمويل بوساطة مالية هو السائد إلى وقت قريب حيث لعبت البنوك والمؤسسات المختصة في منح القروض دورا أساسيا في تمويل المؤسسة والاقتصاد، وأعتبر النظام البنكي آنذاك أساس قيام اقتصاد السوق، وتحت ضغوط التكاليف المرتفعة نسبيا للنظام السابق اتجه تمويل الاقتصاد نحو الأسواق المالية وبذلك قل نصيب البنوك في حجم التمويل، فقامت البنوك بالبحث على دور آخر ألا وهو التدخل في الأسواق المالية.

1-2 تدخل البنك في بورصة الأوراق المالية:⁽⁴⁾

حتى يتمكن البنك من تنفيذ عملياته عن طريق البورصة لابد أن يكون عضوا منظما للبورصة وذلك حتى يحصل على نسبة معينة من السمسرة المقررة عن كل عملية⁽⁵⁾، و الانضمام لبورصة الأوراق المالية اختياري، ولذلك توجد بنوك كثيرة غير منظمة للبورصة وهذه البنوك لا يمكنها التعامل لحساب

1- أحمد عبد النبي، الأسواق المالية، الأصول المالية والتحليل المالي، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2009، ص 22.

2- غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، نيلاء ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 28

3 -Gupta, U, information systems: success in the 1st Century, Greithon University, prentice Hall, 2000 p 107.

4- جابر عبد العزيز، بورصة الأوراق المالية-الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية- دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2010، ص 50.

5- رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 141.

عملائها في شراء وبيع الأوراق المالية باسمهم ويقوم بالعمل في البورصة السماسرة ومساعدوهم الدين يخضعون للوائح ونظم خاصة كي يسير العمل بانتظام ويزيد البنك في استثماراته في الأوراق المالية.

1-2-1 كيفية تصرف البنك في الأوراق المالية:

- التصرف في الأسهم يكون عن طريق بيعها أو شرائها في البورصة؛

التصرف في السندات يكون بثلاث طرق:

- بنظام السحب السنوية حيث تقوم الشركة كل سنة بسحب مجموعة من السندات تدفع قيمتها لأصحابها ويكون ذلك عن طريق الشركة نفسها أو تكلف أحد البنوك بذلك؛
- البيع قبل انقضاء موعد السند، ويتم ذلك عن طريق عرض السندات للبيع في البورصة؛
- الانتظار لنهاية المدة وفي هذه الحالة تقدم السندات للشركة مباشرة أو أحد البنوك المكلف بصرف قيمتها، أما بالنسبة للسندات الحكومية فيكون التصرف فيها قبل نهاية المدة بالبيع عن طريق البورصة أو الانتظار لنهاية المدة وتقديمها لأحد البنوك لصرف قيمتها من البنك المركزي، وفي حالة انخفاض الأسعار بالبورصة ووجود فائض نقدي لدى الدولة، يقوم بالشراء بالسعر المنخفض، وبذلك تحقق ربحاً من هذه العملية وتختلف الأسهم والسندات عن الشهادات الادخارية بأنواعها فالثانية عبارة عن ودائع تدفع عند الطلب من البنك المصدر دون الحاجة لبيعها عن طريق البورصة.

2-1-2 دور البنك في تحويل أوامر البورصة.

البنك يعتبر وكيلاً مأجوراً يتقاضى عمولة ويستلم كل التعليمات من صاحب الأمر ويجب أن يتأكد البنك من:

- شرط الأهلية القانونية لمعطي الأمر؛
- شرط وجود السندات في حوزة البنك حتى يقبل التمويل للأمر بالبيع نقداً؛
- التأكد من الأسهم والسندات أنها غير مسروقة إذا كان البائع ليس عميلاً للبنك؛
- عند التأكد من هذه الأمور يقوم البنك بما يلي:
- يسهر البنك على تأمين أو على إبقاء المؤونات النظامية لأجل، كما يسهر على أن لا يرفض مدخلاته؛
- يطلب البنك أن تكون الأوامر المعطاة هاتفياً أو خطياً؛
- للتعرف على الأسهم أو على السند، يلجأ البنك إلى جدول البورصة؛
- على البنك أن يخبر العميل بأخر سعر للسهم أو للسند الذي يعرضه للبيع أو يطلب شراءه؛
- إذا لم يتحقق البنك من صحة الأسهم والسندات عليه أن يبيعه السندات التي بحوزته وعلى المشتري أن يتحقق من صحتها.

1-3 النتائج السلبية التي تلحق بالبنك من خلال هذا الدور:

مما سبق فإن البنك يلحق به ما يلي:

- تتأثر سيولة البنك من جراء مثل هذه العمليات خاصة عندما يكون البنك قد دفع إلى عميل البورصة قبل أن يكون قد حصل الأموال اللازمة من المشتري؛
- يصبح البنك أكثر تأثراً عندما يضطر إلى أن يسلم عميل البورصة سندات لم يسبق له تسليمها بعد من البائعين لأسباب مختلفة فإن مكان العميل إنذار البنك لتسليم الأسهم فوراً إذا ما بيعت الأسهم فإن النتائج قد تكون مرهقة للبنك بسبب ارتفاع السعر بين الإنفاق والشراء، وقد يتحمل البنك الخسارة إذا كان عميله غير قادر على ذلك⁽¹⁾.

2-2 - دور البنوك والأسواق المالية في اقتصاديات الأسواق المالية المتطورة: أي ما

هو تأثير تطور الأسواق المالية على نشاط البنوك؟

من خصائص السوق المالية الكفاءة ما يلي:

- السيولة العالية.
 - المروددية المرتفعة.
 - الأمان في الأسواق المالية المنظمة.
 - تنوع المنتجات المالية، الاختراعات المالية (المشتقات المالية) وبذلك تقليل المخاطر.
- هذه الخصائص أدت بالبنوك للتكيف مع الوضع الجديد وبذلك الانتقال تدريجياً من التعامل في الدائرة البنكية التي أصبحت ذات مروددية منخفضة إلى التعامل في الدائرة المالية أي التدخل في البورصة بشقيها السوق الكلاسيكي (الأسهم والسندات) والسوق الحديثة (المشتقات والخيارات) وبذلك تقليل المخاطر، ومنه الدخول في سوق المضاربة، ذات المروددية المتغيرة.

2-3 - تأثير تدخل البنوك على نشاط الأسواق المالية:

من خلال الوساطة المالية، أي ما هي الأسباب التي تدفع للجوء للبنوك (الوسطاء الماليين) في السوق المالية؟ الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى اللجوء إلى الوسطاء الماليين في الأسواق المالية ومن تم البنك كواحد من هؤلاء الوسطاء هي:

- تكلفة المعلومات العالية.
- تكلفة المعاملات (الصفقات) العالية.
- عجز المستثمر على شراء أوراق مالية ذات سعر مرتفع.
- تخصص الوسطاء في التعامل في أوراق مالية محددة.

1 - محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص 152.

4-2 - مهام البنوك كوسطاء ماليين:

بالإضافة إلى التعامل في الأوراق المالية فقد توسع نشاط البنوك كوسطاء ماليين ليشمل مجالات البحوث والتحليل⁽¹⁾، وتقديم النصائح لمختلف المتعاملين في البورصة، وعليه فقد قاموا بإنشاء مراكز البحوث لإتباع النتائج المسجلة من قبل الشركات المتواجدة في كافة أنحاء العالم، وعليه فإن كل من يقصد الوسطاء مهما كان نوعهم فإنه يجب أن يحدد نوع وطبيعة العملية التي يريد تحقيقها⁽²⁾.

إذن المهام الرئيسية التي تقوم بها البنوك هنا هي:

- التعامل بالأوراق المالية فقط.
 - الإرشادات والنصائح.
 - تسيير المحافظ المالية للمستثمرين.
- ومن خلال ما سبق يمكننا أيضا أن نتصور العلاقة بين البنك والسوق المالية في وجود البنك الإلكتروني، فكيف ستكون هذه العلاقة؟

ثانيا : البنوك الإلكترونية والسوق المالية

1- البنك الإلكتروني:

تقوم فكرة البنك الإلكتروني على تطبيق مبدأ الحسابات الإلكترونية حيث يحتفظ الكمبيوتر في الذاكرة بالإجماليات المعدلة لكل حساب، ويقوم العاملون في البنوك بطباعة وإدخال رقم الحساب، وطريقة التعامل مع الجانب الدائن والمدين في ثوانٍ وبعدها تطبع الطابعة الإجابات المطلوبة بالأرصدة الجديدة على قائمة الحساب، هذه هي الفكرة التي قامت عليها البنوك الإلكترونية باعتبار أن التكنولوجيا قوة ديناميكية في بيع وشراء وتسليم وتوصيل الخدمات والمنتجات التي تضم المركز الرئيسي للبنك وفروعه، واستطاعت تكنولوجيا المعلومات أن تحقق معاملات مالية سريعة ودقيقة ومتوازنة وفورية داخل شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» وبفضل هذه الأخيرة تم تشجيع ودعم قرارات الاستثمار الإلكترونية (الفورية online)⁽³⁾.

2 التغيرات التي طرأت على البنك جراء تحوله إلى بنك إلكتروني : هي :

- تغيير العلاقات بين البنك ومجتمع تكنولوجيا المعلومات إلى الأحسن؛
- تطوير وتحسين العلاقة بين البنك والمتعاملين معه؛
- تطوير أساليب الرقابة على المؤسسات المالية؛

1- محمد عبد الخالق، الأسواق المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010 ص101.

2- جبار محفوظ، تنظيم وإدارة البورصة، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر، 2002، ص 09.

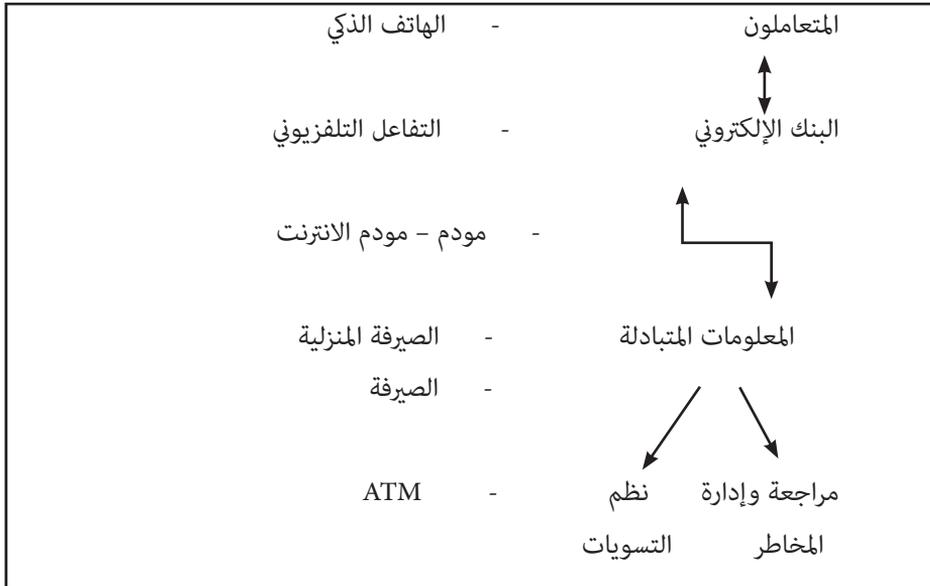
3 - خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية والسياسة النقدية، جامعة محمد بالضياف، الجزائر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر 2008، ص 91.

- تحسين المركز التنافسي للبنك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تطوير وتسهيل عملية التسويق للخدمات البنكية خاصة في مجال الأسواق المالية.

3 تغيير العلاقة بين البنوك وأسواق المال:

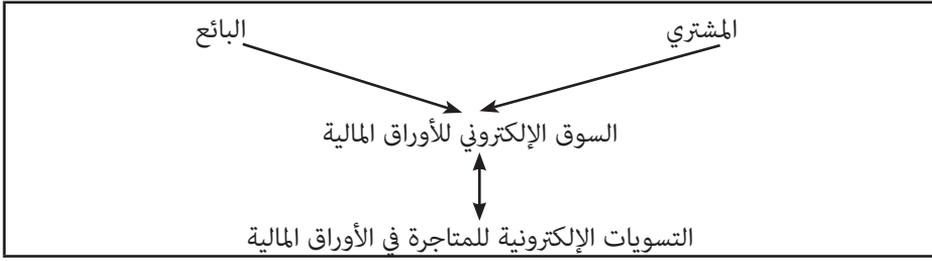
حقق تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنوك تعديلا جذريا في العلاقات بين البنوك وأسواق المال، والمؤسسات المالية، خاصة بعد ظهور الوظائف الأوتوماتيكية والإلكترونية فأصبحت العلاقة بين المتعاملين والبنك سهلة وسريعة، وأصبحت عملية التنبؤ بالطلب على الخدمات البنكية عملية بسيطة، واستطاعت البنوك الإلكترونية أن تحسن العمليات البنكية والخدمات والمنتجات البنكية في نفس الوقت، وأدى ذلك إلى تحليل المخاطر والإسراع بالتسويات المالية، وتحقيق رقابة فعالة وكذلك أكتسب البنك ثقة المتعاملين بالأوراق المالية فزاد دوره في هذه الأخيرة.

الشكل رقم 1 المعاملات البنكية بين متعاملون البنك الإلكتروني:



المصدر: فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، مرجع سابق، ص 174.

الشكل رقم 2 عملية البيع والشراء في السوق الإلكتروني للأوراق المالية:



المصدر: فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، مرجع سابق، ص174.

من خلال الشكلين (1) و(2) نجد أن:

البنك الإلكتروني يعتمد على استخدام الحواسيب الشخصية والاشتراك في الانترنت للتعامل والتبادل الفوري للمعلومات التي تربط في شكل شبكة تضم المؤسسات المالية والأسواق المالية والشركات والمستثمرين والمتعاملين ويأخذ ذلك شكل برنامج ابتكاري للتواصل بين المشاركين عن طريق البريد الإلكتروني وتوجد أنواع مختلفة من الشبكات منها شبكة المناطق المحلية.

ثالثا: دور البنوك الجزائرية في السوق المالية

1-النظام المصرفي الجزائري⁽¹⁾:

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري في نهاية سنة 2011 وبداية سنة 2012 من 27 مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، تتمثل هذه المؤسسات في 6 مصارف عمومية، 14 مصرفا خاصا، برؤوس أموال أجنبية وهي فروع للمصارف الدولية الكبرى، و7 مؤسسات مالية من بينها 3 شركات للاعتماد الإيجاري.

2البورصة الجزائرية:

2-1 - نشأة البورصة الجزائرية:⁽²⁾

إن فكرة إنشاء بورصة القيم المنقولة في الجزائر برزت في سنة 1990م وسجلت في إطار عملية البدء في الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 1988م، وفي الفترة الممتدة ما بين 1990-1992 اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حصلت المؤسسات العمومية على استقلاليتها وفي أكتوبر 1990 تأسست بورصة

1 - منشورات محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2011، الجزائر في أكتوبر 2012، ص 15.

2 - مطويات مقدمة من طرف COSOB.

الجزائر تحت اسم « شركة القيم المنقولة» بتقرير من الحكومة عبر هيئة مؤهلة قانونا وهي مجلس صناديق المؤسسة الثمانية وهي:-صندوق المواد الغذائية- صندوق المناجم، الري والفلاحة - صندوق التجهيز - صندوق البناء - صندوق الكيمياء والبيetroكيمياء والصيدلة - صندوق الاتصال، الإلكترونيك والإعلام الآلي - صندوق الصناعات المختلفة - صندوق الخدمات. هذه الصناديق مكلفة بالحفظ والتسيير في مكان الدولة لمجموع أسهم المؤسسات التي تسيير إلى الاستقلالية المالية.

في السنوات التالية نجد أهم التطورات التي مرت بها البورصة :

- سنة 1993 جاء أول نص لفتح النشاط البورصي وتم تنظيم الخطوط العريضة لسيرها.
- سنة 1994 إصدار قوانين الخوصصة.
- سنة 1995 تطبيق القانون التجاري الخاص بشركات المساهمة.
- سنة 1996 تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB.
- سنة 1997 تنظيم شروط تسجيل الأعوان المؤهلين للقيام بتداول القيم المنقولة في البورصة وإبراز شروط الاعتماد لدى البورصة وكذا تنظيم جلسات التفاوض والمقاصة وجاءت اتفاقيات الحساب بين الوسطاء في عمليات البورصة وزبائنهم، وكذلك ظهور الهيئة الثانية وهي شركة إدارة بورصة القيم SGBVM.
- سنة 1998 قال وزير المالية « عبد الكريم حرشايوي» بأن سوق رؤوس الأموال انطلقت رسميا ابتداء من 12 جانفي 1998 مع القرض السندي لشركة سوناطراك، وأهم تطورات بروز البورصة كانت كما يلي:

- 02 نوفمبر 1998 انطلقت رياض سطيف بفتح رأسمالها
- 28 جويلية 1999 دشنت بورصة الجزائر رسميا
- 15 فيفري 1999 العرض العمومي للبيع لصيدال
- 15 جوان 1999 العرض العمومي للبيع للأوراسي، وفي هذه السنة كانت أهم الأحداث الخاصة بإدخال الأوراق المالية للمؤسسات الأربعة في البورصة.
- في سنة 2003 تمت المصادقة على التعديلات إذ وافقت COSOB على الأنظمة الرامية إلى تأطير نشاطات المؤتمن المركزي على السندات وما سكي الحسابات وحافظي السندات.

2-2 الوسطاء في عمليات البورصة الجزائرية:⁽¹⁾

رخص المرسوم التشريعي رقم 1093 المؤرخ في 23 ماي سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين وصناديق المساهمة بأن تمارس مؤقتا نشاط الوساطة في عمليات البورصة، لا تتجاوز الخمس سنوات ابتداء من تاريخ صدوره. وبناء على ذلك، حصلت 6 بنوك تجارية عمومية، ومؤسسة مالية وخمس شركات تأمين عمومية

1 -مطويات مقدمة من طرف بورصة الجزائر، ملخص من عدة تقارير سنوية من 2004 إلى 2012.

مع نهاية سنة 1997 بوضع شركة تسيير بورصة القيم المنقولة التي يتألف المساهمون فيها من الوسطاء في عمليات البورصة، وشجع انقضاء الأجل المحدد بموجب المرسوم التشريعي المذكور أعلاه على قيام هؤلاء الوسطاء من عمليات البورصة الإثني عشر مع نهاية شهر ماي سنة 1998 باستحداث 5 شركات تأمين ذات أسهم من أجل ممارسة نشاط الوسيط في عمليات البورصة بصفة رئيسية، ومع نهاية سنة 1998 حصل ELRRACHED EL MALI, UNION BROKERAGE , SPDM, SOGEFI, SOFICOP على اعتماد من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

الجدول رقم 1 البنوك التي حصلت على الاعتماد من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لممارسة نشاط الوساطة المالية لسنة 2004.

البنك	تاريخ الاعتماد	رقم مقرر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها	صنف الاعتماد الممنوح
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	04/03/04	04/005	التفاوض للحساب الخاص وحساب الغير
البنك الوطني الجزائري	14/03/04	04/007	
بنك التنمية المحلية	14/10/04	04/008	
بنك الجزائر الخارجي	03/10/04	04/014	التفاوض للحساب الخاص وحساب الغير
القرض الشعبي الجزائري	03/10/04	04/015	
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	28/12/04	04/027	

Source : Rapport annuel COSOB, 2004, p31

بقيت هذه البنوك الست (6) تستحوذ على الاعتماد المقدم من طرف COSOB في ممارسة نشاط الوساطة حتى سنة 2010، فقط الملاحظة الوحيدة أنه خلال السنة المذكورة قد تم تسجيل متداول آخر أي وسيط في البورصة يتمثل في BNP Paribas

الجدول رقم 2 يبين عدد الحسابات المفتوحة لدى كل ماسك حساب حافظ سندات بحلول

2012/12/31.

المجموع		الأشخاص المعنويون		الأشخاص الطبيعيون		ماسكو الحسابات حافظو السندات TCC
2012	2011	2012	2011	2012	2011	
2489	2480	109	109	2380	2371	بنك الجزائر الخارجي BEA
2858	2744	70	72	2688	2672	البنك الوطني الجزائري BNA
1095	1116	26	25	1069	1091	بنك التنمية المحلية BDL
4122	-	60	-	4062	-	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
2773	2827	56	72	2717	3755	القرض الشعبي الجزائري CPA
3578	3537	34	34	3544	3503	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE
252	245	09	06	243	239	ب. ن. ب. باريبا الجزائر BNP Paribas Paribas BNPPARIBAS ELJAZAIR
17167	12949	364	318	16703	12631	المجموع

Source : Rapport annuel COSOB, ٢٠١٢, p٢٩.

إذن من الجدول يتبين أن هناك حسابات معتبرة مفتوحة لدى البنوك الجزائرية الخاصة بالبورصة وهذا أمر يستدعي زيادة الثقة في البنوك الجزائرية وأيضا في البورصة في نفس الوقت فوجد أن الأشخاص الطبيعيين قد إرتفعت قيمة حساباتهم من 12631 حساب سنة 2011 إلى 16703 حساب في سنة 2012 وهذا أمر يدعو إلى التفاؤل، أما بالنسبة للأشخاص المعنويين فوجدان قيمة الزيادة ضئيلة مقارنة بالفئة الأولى .

رابعا: المؤسسات الجزائرية ذات الأسهم المشاركة في البورصة الجزائرية لسنة

2013.

يتم توضيح ذلك من الجدول التالي :

الجدول رقم 3: ماسكوا الحسابات حافظو السندات في 2013/12/31

BEA		BDL		BADR		
الحساب الخاص	الزبائن	الحساب الخاص	الزبائن	الحساب الخاص	الزبائن	
15508	151692	1000	52781		131265	SAIDAL
6189	264214		34912		45255	AURASSI
	184222	53825	132846		31234	A L L I A N C E ASSURANCES
	232095		75044		89445	NCA ROUIBA
9643	617757	306856	92851	42227	555903	SONELGAS 2014
11778	56845		6161		45724	DAHLI 2016
43118	1506823	361681	394589	42227	1179935	المجموع

BNP		CPA		CNEP		BNA		
الحساب الخاص	الزبائن							
341		49874	120751	24212	38754	300	127140	SAIDAL
		38770	40919	11421	16799	100	79633	AURASSI
4312818	62183	34997	561596		99335		48787	ALLIANCE ASSURANCES
7031650	38012		280595		399805		345300	NCA ROUIBA
22272		84000	1040926	846458	661009	548195	1171903	SONELGAS2014
3265			57080		34265		20896	DAHLI 2016
11370346	100195	207641	2101867	882091	1249971	548595	1793659	المجموع

Source : Rapport annuel COSOB, 2013, p50.

من خلال هذان الجدولان يتبين أن المؤسسات المشاركة في البورصة الجزائرية تتعامل مع البنوك العمومية لأنها فقط المخول لها بمسك الحسابات وحفظ السندات، ولكن نجد أن هذه البنوك تختلف من حيث إقبال المؤسسات المساهمة نحوها وأكبر بنك يستوعب أكبر عملاء البورصة هو BNP، ومن المعروف إن هذه المؤسسات على علم بكل الأوضاع الاقتصادية والسياسية...الخ. ولها خبرة واسعة في مجال الاستثمار في البورصة لذلك فنتائج الجدولان تدل على ثقة المؤسسات الجزائرية في البنوك.

الجدول رقم 4 عدد الأسهم المادية الأكبر وأقدم مؤسستين في بورصة الجزائر من سنة 2013/2004.

صيدال SAIDAL 2000000 أسهم في التداول		الأوراسي AURASSI 1200000 التداول		السنوات
عدد الأسهم	النسبة المئوية	عدد الأسهم	النسبة المئوية	
36793	1.84	126257	10.52	2004
303848	15.19	132784	11.07	2005
86663	4.33	56791	4.73	2006
56429	2.82	102997	8.58	2007
44217	2.21	22114	1.84	2008
44986	2.25	49581	4.13	2009
33745	1.69	22775	1.90	2010
56209	281	10015	0.83	2011
33380	1.67	9391	0.78	2012
15058	0.75	5495	0.45	2013
711328	35.57	538200	44.85	المجموع

.Source : Rapport annuel COSOB, 2013, p51

من خلال الجدول رقم (4) يتبين ما يلي:

بالنسبة لنزل الأوراسي نجد أن عدد الأسهم هي في تدبب واهم حدثان كان لهما أهمية إستراتيجية وآثار معتبرة بالنسبة لنشاط مجموعة نزل الأوراسي في سنة 2010 إذ تم إلحاق ثلاث وحدات فندقية بالشركة وهي نزل البستان (المنبعة)، نزل المهري (ورقلة)، نزل الريم (بلعباس) ويعتبر ذلك تنازلا بلا مقابل تم تجسيده على الصعيد المحاسبي من خلال مساهمة الدولة.

أما في سنة 2011 فقد تم غلق نزل الأوراسي لمدة تسعة أشهر لمواصلة أشغال الترميم وهذا امر سلبي للغاية.

أما بالنسبة لمؤسسة صيدال فهي مؤسسة عدد أسهمها دائما متقاربة نوعا ما ولا بد من التذكير بالبرنامج المعترف في مجال تأهيل وتنمية مجموعة صيدال التي جرى تمويلها من خلال قرض منخفض الفائدة من الصندوق الوطني للاستثمار وقد أثر ذلك على سعر سهم صيدال الذي أثر بدوره على عدد الأسهم.

الجدول رقم 5 قيمة الصفقات في سندات رأس المال لسنة 2013.

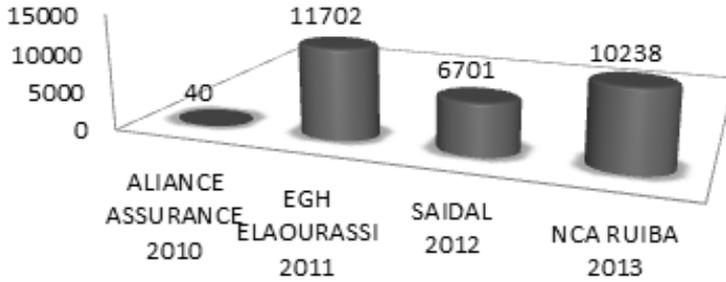
الصفقات	المؤسسة
40	Alliance Assurance 2010
11702	EGH Elaurassi 2011
6701	Saidal 2012
10238	NCA Rouïba 2013
120681	المجموع

.Source : Rapport annuel COSOB, 2013, p51

هذا الجدول يوضح الصفقات المبرمة في سندات رأس المال حيث نجد أن آليانس للتأمينات هي التي تأخذ أقل نصيب في الصفقات أما أكبر نصيب فتحصل عليه مؤسسة مجمع الأوراسي بقيمة 11702 صفقة.

وكما قلنا سابقا فهي من أكبر المؤسسات التي تسيطر على سوق البورصة الجزائرية.

الشكل البياني رقم 4 تطور الصفقات في سندات رأس المال من سنة 2010 إلى 2013



المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعطيات الجدول السابق

إن تطور الصفقات للأربع مؤسسات المشاركة في البورصة والمذكورة سابقا في الجدول أعلاه تتميز بالتذبذب ففي سنة 2010 حققت أقل الصفقات أما أكبر ارتفاع في قيمة الصفقات فكانت في 2011 كما هو موضح في الشكل وهذا طبقا للإصلاحات التي قامت بها الدولة في البورصة الجزائرية والتي مرت بثلاث مراحل تتمثل في:

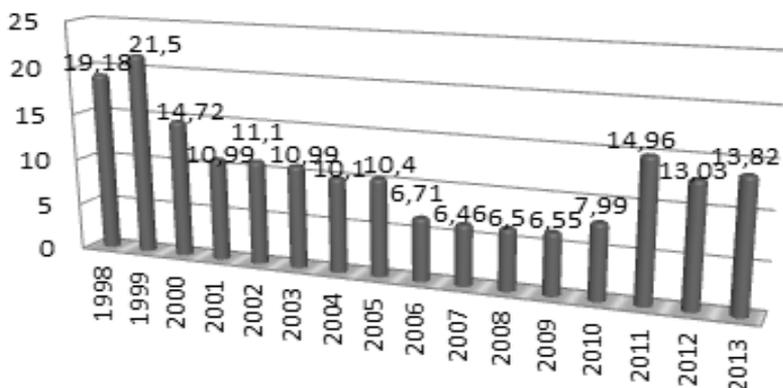
- المرحلة الأولى وهي مرحلة التحضير وفيها تم تحديد جميع الأهداف وخريطة العمل والشركاء وتركيب التمويل إضافة إلى تحديد الاتفاقيات ووضع إطار الإشراف.
- المرحلة الثانية وفيها يتم تقييم وتصميم نموذج السوق المالية واختيار الشريك والتسيير والتدريب والاتصال.

• المرحلة الثالثة وتتضمن الاختيارات التكنولوجية والتأهيل والتصديق على الإجراءات كذلك الاندماج وتطبيق النظام الجديد مع المتابعة والتصحيح.

خامسا : تطور الرسملة البورصية في الجزائر من سنة 1998 إلى سنة 2013:

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 5 تطور الرسملة البورصية بملايير الدينارات.



Source : Rapport annuel COSOB, 2013, p76

بالنسبة لتطور الرسملة البورصية نجدها عند الانطلاق في سنتي 1998 و1999 حققت أكبر قيمتين للرسملة البورصية بقيمة 19.18 و21.5 مليار دينار و منذ سنة 2000 لاحظنا تدهور مستمر والارتفاع المرصود فقط في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2013 كان بسبب إصلاح السوق المالية، فقد تم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد طبقا لقانون 25 نوفمبر 2007.

سادسا: عدد الأوامر المقدمة على السندات في سنة 2013

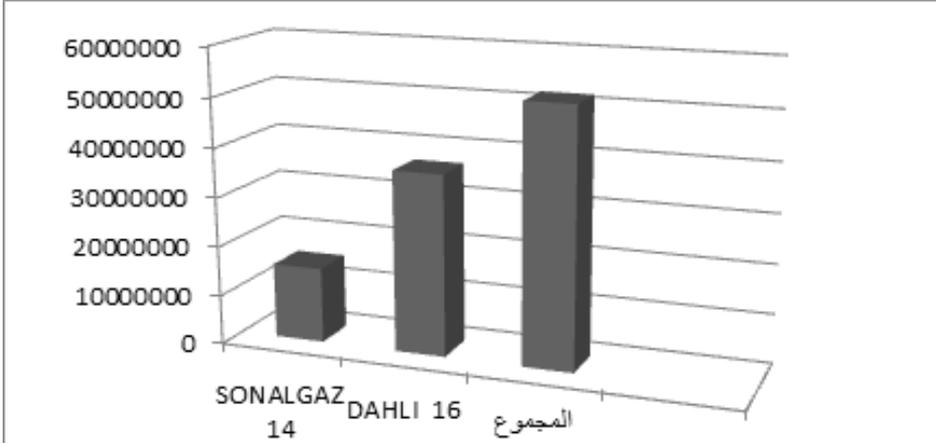
الجدول رقم 6 عدد الأوامر المقدمة على السندات:

البيع	الشراء	السند
4804	20024	سونلغاز SONELGAZ
7507	5253	دحلي DAHLI
12311	25277	المجموع

Source : Rapport annuel COSOB, 2013, p76

إن مخطط تطوير السوق المالية وعصرنتها في الجزائر ينص بصورة رئيسية على التكفل بالحاجات الجديدة في مجال التمويل المباشر للاقتصاد الوطني من السوق المالية من هنا نجد أن الجمهور يفضل السندات وهي قروض يتطلب تسديدها الأولوية في حالة الإفلاس،

وبذلك المقترضين لا يتحملون الخسائر في حالة الإفلاس.
الشكل رقم 6 قيمة الصفقات على السندات بالدينار



Source : Rapport annuel COSOB, 2013, p76

نجد هنا أن سندات مؤسسة DAHLI هي التي تستحوذ على أكبر الصفقات بالنسبة للسندات، فهي مضمونة العائد وكما قلنا سابقا هي المفضلة لدى الجمهور ورغم فتاوي علماء الدين في مشروعيتها إلا أنها تأخذ النصيب الأوفر في الاستثمار المالي.

سابعاً: دور البنوك الجزائرية في السوق المالية (البورصة) الجزائرية

1- دور البنك المركزي: يلعب دورا هاما في إنعاش وتفعيل دور البورصة وذلك عن طريق:

- السماح بإنشاء بنوك استثمار خاصة للاكتتاب والترويج في الإصدارات الجديدة في الأسهم والسندات وضمان الاكتتاب بها؛
- ضمان البنك المركزي للسندات الصادرة عن المؤسسات العمومية الأمر الذي سيوسع من سوق السندات؛
- العمل على تحرير أسعار الفائدة التي لها علاقة عكسية مع أسعار الأوراق المالية.

2- دور البنوك التجارية: تساهم في تطوير سوق الأوراق المالية عن طريق:

- المساهمة المباشرة في تأسيس الشركات الجديدة بهدف تنشيط سوق الإصدار ومن ثم سوق التداول؛
- تسويق وترويج أسهم الشركات الجديدة أو القائمة؛
- التوسع في منح القروض لضمان الأوراق المالية، وإضافة متعاملين جدد في سوق الأوراق المالية.

الخاتمة:

أصبحت بورصة الجزائر، قائمة من الناحية المؤسساتية وهذا في حد ذاته خطوة هامة نحو المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية إلا أنه من خلال دراستنا السابقة نجد أن هناك معوقات حالت دون تحقيق الفعالية المرجوة منها وهذه العقبات قد تأخذ طابع اقتصادي و إجتماعي و ثقافي. ما زالت السوق المالية تعاني من ضعف الطلب، لنقص السيولة بسبب الإعلام الغير كاف للتوعية الاجتماعية من أجل التحفيز على الاستثمار في البورصة ، وانعدام الثقافة الادخارية و الاستثمارية لشرائح واسعة من المواطنين وضعف الادخار لشرائح أخرى كما زاد تأخر مسار الخوصصة من هذه المشاكل، إضافة إلى ضعف التنبؤ المستقبلي، وانعدام الثقة في هذه السوق، لذلك لابد من وجود بنوك ترتبط مباشرة بالسوق المالية وتؤدي دورها كما ينبغي في هذه الأخيرة.

أما عن دور البنوك في السوق المالية (البورصة) فيتمثل في محاولة تنمية سوق الأوراق المالية بالإعتماد على تحرير القطاع المالي وتخفيف القيود على عمليات البورصة، ورغم أن هذه الأخيرة لا تقوم بالدور المعتبر في تمويل الاقتصاد الوطني.

وأخيرا نقول أنه ضمن شروط نجاح البورصة في الجزائر يجب توفر المعطيات التالية:

- زرع الثقافة البورصية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية؛
- وضع شروط مرنة للدخول في البورصة؛
- محاربة السوق الموازية؛
- الحماية والإعفاء الضريبي للمؤسسات الخاصة؛
- دعوة المؤسسات الخاصة لطرح أسهمها للجمهور.

قائمة المراجع:

1. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت 1991.
2. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق المالية والمنشآت المالية منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
3. رضا صاحب أبوحماد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
4. جبار محفوظ، تنظيم وإدارة البورصة، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر، 2002.
5. فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
6. منشورات محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2011، الجزائر في أكتوبر 2012.
7. مطويات مقدمة من طرف بورصة الجزائر، أيضا ملخص من عدة تقارير سنوية من 2004 إلى 2012.

8. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية والسياسة النقدية، جامعة محمد بوالضياف، الجزائر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر 2008.
9. محمد عبد الخالق، الأسواق المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010.
10. شهر زاد رغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الواقع والآفاق، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، سبتمبر 2005، العدد 8.
11. غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، نبلاء ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
12. بريجنسكيكز بجينيكو، الفوضى والاضطراب عند مشارف القرن الواحد والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، دمشق 1998.
13. أحمد عبد النبي، الأسواق المالية، الأصول المالية والتحليل المالي، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2009.
14. جابر عبد العزيز، بورصة الأوراق المالية-الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية- دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2010.
15. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2009.
16. Mescon, M. Boree, C, and Thill, business Today, Georgia State University, prentice Hall, Upper Saddle River, New jersey, 1999.
17. Gupta, U, information systems: success in the 1st Century, Greithon University, prentice Hall, 2000.
18. Rapport annuel COSOB, 2004
19. Rapport annuel COSOB 2005
20. Rapport annuel COSOB 2006
21. Rapport annuel COSOB 2007
22. Rapport annuel COSOB 2008
23. Rapport annuel COSOB 2009
24. Rapport annuel COSOB 2010
25. Rapport annuel COSOB 2011
26. Rapport annuel COSOB 2012
27. Rapport annuel COSOB 2013
28. www.eschwab.com